

المواكبة الاقتصادية

الخيارات الصينية المحدودة لمعاودة إنعاش النمو الاقتصادي المتباطئ

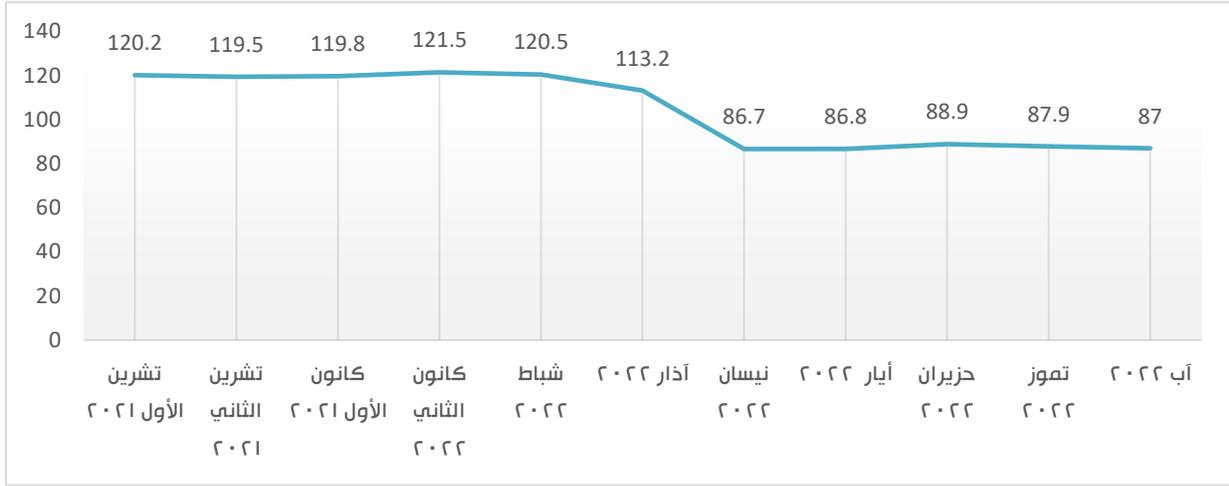
الموضوع

- يتباطأ الاقتصاد الصيني لأسباب عديدة، حيث أن النمو الاقتصادي حقق معدلات أقل من التوقعات الحكومية لعام 2022، وتوقع "معهد بيترسون لدراسات الاقتصاد الدولي" أن النمو الاقتصادي في الصين سيكون بحدود 3% و 4.3% عامي 2022 و 2023 على التوالي، وهي نسبة غير مقبولة وخصوصاً بعد سنتين من الاغلاقات العامة. وتتمحور أسباب هذا التراجع حول:
- عدم قدرة الصينيين تجاوز جائحة كورونا وإصرارهم على مكافحتها بأكثر الطرق جذرية، وفي الوقت ذاته عدم قدرتهم على توفير لقاحات مناسبة، حيث تؤثر الاغلاقات بسبب إنتشار الوباء على الاستهلاك المحلي والانتاج معاً.
 - الأزمة الكبيرة في قطاع العقارات الصيني حيث أن فقاعة الأسعار تنهار مؤثرة على ثقة العائلات في الاقتصاد الصيني ما ينعكس سلباً على إنفاق الأسر المحليّة، حيث تجدر الإشارة إلى أن 20% من الاقتصاد الصيني قائم على هذا النوع من السلع غير القابلة للتداول.
 - عدم استفادة الصين من السياسات التقليدية (الكينزية) لتحفيز الاقتصاد وخصوصاً السياسة النقدية التوسعية في ظل ارتفاع معدلات الفوائد في أميركا وأوروبا ما قد يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات الصيني، بالإضافة الى خوفها من السياسات المالية التوسعية لتأثيرها بشكل مباشر على مؤشر أسعار المستهلك.
 - تأثر صادرات الصين بسبب خفض الطلب على سلعها في الأسواق الخارجية نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعصف في العالم.

بعض مؤشرات الاقتصاد الصيني

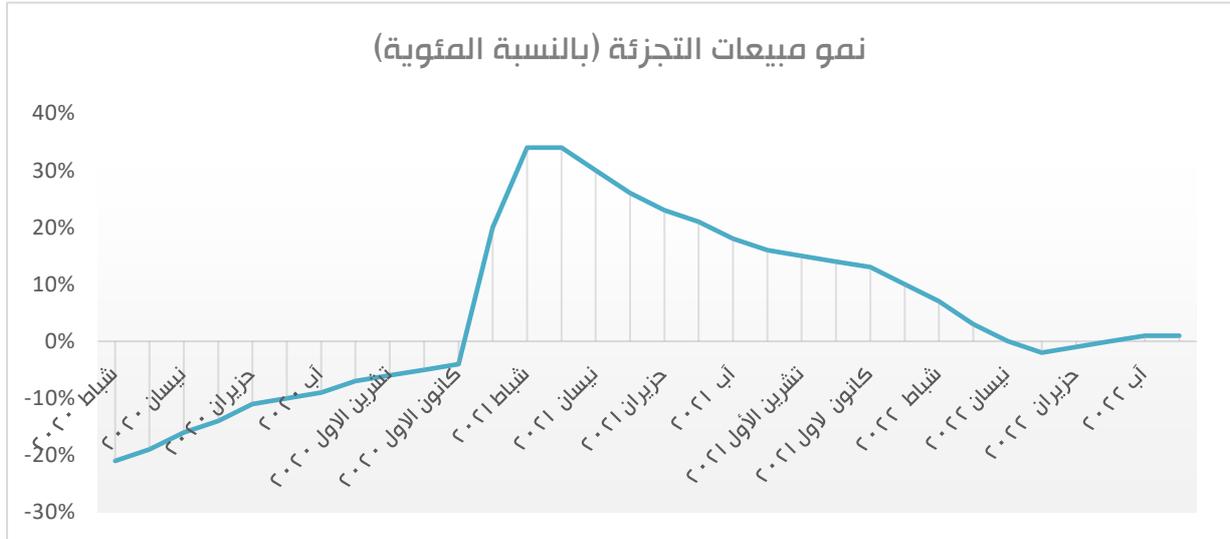
- أظهرت الإحصاءات أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين قد انخفض 3% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، وأتى ذلك خلافاً لأهداف الحكومة التي وضعت في آذار 2022 وأشارت أن النمو الاقتصادي يُتوقع أن يصل إلى 5.5% نهاية العام، بيد أن ذلك لن يتحقق إلا إذا وصلت معدلات النمو الاقتصادي في الربع الأخير من العام الحالي إلى أكثر من 10% وهذا أمر شبه مستحيل، يعتقد "معهد بيترسون لدراسات الاقتصاد الدولي" أن النمو الاقتصادي في الصين سيصل في عام 2022 إلى 3% وإلى 4.3% عام 2023. العديد من العوامل أبطأت توقعات النمو الاقتصادي الصيني منها:
 - خيارات السياسة الاقتصادية المالية والنقدية
 - جائحة كورونا والمصاعب المتعلقة في الصحة
1. أثر سياسات الصفر كورونا (ZERO-COVID Policies)
- حقق الاقتصاد الصيني أداءً جيداً نسبياً بين عامي 2020 و2021 بعد أن تجنبت الصين آثار كورونا التي ابتليت بها البلدان الأخرى، ولكن بعد اكتشاف الصين حالات في بعض المدن داخل البلاد بما فيها عدة مراكز صناعية أساسية مثل شانغهاي أغلقت هذه الأماكن، أدت تلك الإغلاقات للحد من إنتشار الوباء تبعته آثار اقتصادية سيئة طويلة المدى. مؤخراً حصلت جولة اغلاقات في بعض محافظات صينية مثل شينجيانغ ومنغوليا الداخلية ويوهان بعد ارتفاع الحالات خلال عطلة العيد الوطني الصيني أوائل تشرين الأول حيث

ترامت هذه الاغلاقات مع موجة الخوف من فقدان فرص العمل وقطع الرواتب ما أضر بثقة المستهلكين، وأدى بعائلات الصين إلى خفض إنفاقها الذي انعكس بشكل سلبي على نمو الاستهلاك. ويشير الرسم البياني رقم 1 أن ثقة المستهلك وهو مؤشر يودي إلى مستقبل استهلاك الأسر قد انخفض إلى مستوى قياسي لم يشهده في الأشهر القليلة الماضية ما يودي بأن الاستهلاك سيظل منخفضاً إلى نهاية عام 2022.



رسم بياني رقم 1: مؤشر ثقة المستهلك الصيني- مكتب الاحصاء المركزي

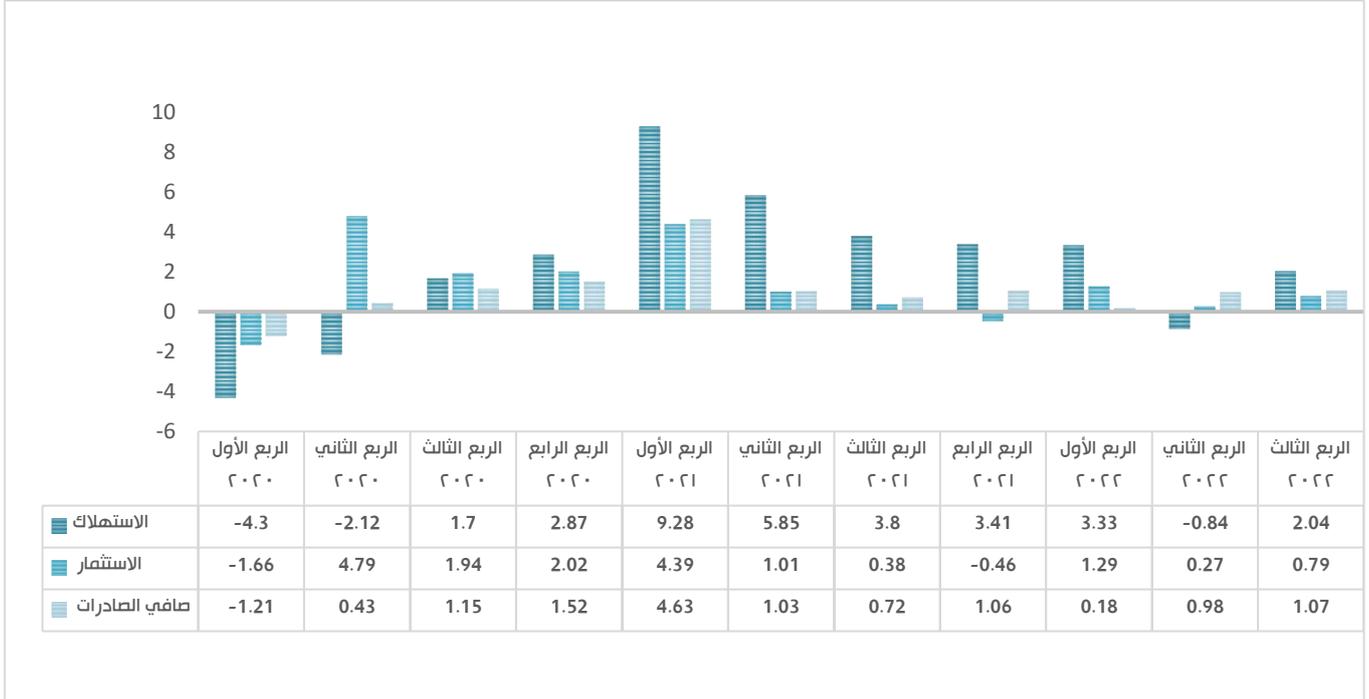
ويشير الرسم البياني رقم 2 إلى انخفاض كبير في نمو مبيعات التجزئة في الصين منذ بداية العام، ما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.



رسم بياني رقم 2: نمو قطاع مبيعات التجزئة- مكتب الاحصاء المركزي

إن فوائض الصناعات وجدت في السوق الأجنبي مكائاً لها حيث أن الصادرات كانت تقريباً السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام 2022، ما ساهم في تعويض انخفاض إنفاق الأسر وتراجع الإنفاق الاستثماري. وحتى مع انتعاش الاستهلاك في الربع الثالث من العام 2022، ساهم صافي الصادرات في النمو أكثر من الاستثمار كما يشير الرسم البياني رقم 3، مع معاناة الاقتصاد العالمي سيصبح من الصعب على الصين أن تعتمد بشكل أساسي على الصادرات في حال لم يتحسن الاستهلاك المحلي على المدى المنظور، وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي توقع أضعف نمو اقتصادي عالمي منذ 2001.

إن انخفاض سعر العملة الصينية (الرنمينبي) مقابل الدولار في الأشهر الأخيرة قد يحسّن الصادرات ولكنه على أساس التجارة المرجحة (مؤشر يقيس قيمة الدولار، من جهة التنافسية مع شركائها التجاريين) لم تتراجع العملة إلا بشكل طفيف.



رسم بياني رقم 3: المساهمات في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية) - مكتب الإحصاء المركزي

إنّ القطاع الخاص في الصين يعيش أسوأ أيامه فقد شهد تدهوراً أكثر من القطاع العام وذلك بسبب الاغلاقات التي تسببت بها كورونا، النمو في المبيعات والأرباح والقيم المضافة في القطاع الخاص تراجعت عن تلك المسجلة لدى القطاع العام وذلك في الثمانية أشهر الأولى من عام 2022 بينما الاستثمار في الأصول الثابتة غير الحكومية توسع بشكل أبطأ من الاستثمار في الشركات التابعة للحكومة.

وتجدر الإشارة إلى إن الشركات الخاصة تنتج أكثر من ثلثي الناتج المحلي للصين وتؤمن الوظائف لـ 80٪ من القوى العاملة في المدن، لذلك فإن الضعف في أداء هذه الشركات يؤدي إلى مشكلة حقيقية للنمو الاقتصادي والعمالة على الأقل في المدى القصير، بالإضافة إلى إنكماشات في قطاع الخدمات في هذا العام حيث يهيمن القطاع الخاص.

2. أهمية قطاع العقارات للنمو الاقتصادي في السنوات القادمة

تفاقمت أزمة العقارات في الصين منذ فترة طويلة في أواخر عام 2021. عندما تخلت ايفرغراند وهي ثاني أكبر مطور عقاري في البلاد عن سداد مدفوعاتها وسداداتها، بالإضافة إلى معاناة شركات عقارية أخرى من أزمات في سيولتها بسبب انخفاض أسعار المنازل وانخفاض المبيعات وارتفاع تكاليف الاقتراض في أسواق الائتمان الخارجية. في الوقت الحالي تشهد أسعار العقارات والشقق انخفاضاً حاداً بنسبة قاربت 30٪ في أيلول 2022 مقارنة مع العام السابق، مع انخفاض في مشاريع بناء المساكن بنسبة 38٪. وتواصل أسعار العقارات في معظم المدن الصينية إنخفاضها بإستثناء عدد قليل من المدن الكبرى مثل بكين وشنغهاي، حيث لا يزال الطلب على المساكن فيها عالياً.

تجدر الإشارة إلى أن حوالي ثلثي العائلات الصينية القاطنة في المدن تستثمر ثرواتها في قطاع العقارات الذي يُشكّل حوالي 20٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ويؤدي انخفاض أسعار العقارات إلى تثبيط الأسر عن الإنفاق، ما ينعكس سلبيًا على الاستهلاك المحلي.

ونشأت الأزمة المالية لقطاع العقارات بشكل مباشر عقب إصدار الحكومة بعض القرارات التنظيمية في آب 2020 المتعلقة بفرض قيود مالية صارمة على المطورين العقاريين. وتطوّرت هذه الأزمة نتيجة المشاكل المتجذرة في النظام وأبرزها اعتماد الحكومات المحلية في الصين على الإيرادات العقارية واستعدادهم لترك الأسعار ترتفع بشكل مصطنع. فالأسعار المرتفعة لم تتوافق مع ارتفاع الطلب على الإسكان، الذي بلغ ذروته بسبب تباطؤ التوسع الحضري وارتفاع معدلات الشبخوخة. وقد بلغ نصيب الفرد من المساحات السكنية في الصين 41 مترًا مربعًا ، كما في بعض الدول الغنية، ما يشير إلى أن نمو الطلب على الإسكان بات محدودًا، ولجميع هذه الأسباب، من المرجح أن يُعيق سوق العقارات الصيني النمو الاقتصادي لسنوات قادمة.

3. المستقبل

يعتقد "معهد بتيرسون" إن الاقتصاد الصيني يعاني من العقبات الحالية لأسباب عدّة منها:

- سياسة صفر-كورونا التي تعتمدها الحكومة لمكافحة الوباء، وإنتظار صناعة اللقاح محليًا الذي يعتمد تقنية الحمض النووي الريبوزومي mRNA، وفشل مفاوضات الحكومة مع شركة موديرنا الأميركية بعد رفض الأخيرة تسليم التكنولوجيا الأساسية للقاح .
- اعتماد الصين السياسات النقدية لتحفيز الاقتصاد في ظل رفع المصارف المركزية معدلات الفائدة في كل من أميركا وأوروبا ما يُتذر بحركة تدفقات خارجية لرؤوس الأموال من الصين.
- اعتماد السياسات المالية غير الملائمة بسبب الخوف من التضخم، فالحكومة ليس لديها رغبة في التدخل المالي المباشر للعائلات، وفي الوقت ذاته ضعف شبكات الضمان الاجتماعي نسبيًا.
- يبدو أن الصين ستتبع مجددًا تقنياتها التقليدية من قبيل الاستثمار في البنى التحتية الممولة حكوميًا حتى لو كان العائد الاجتماعي لها متدن مع الإشارة إلى إرتفاع عبء الديون حاليًا على الحكومات المحلية.

وأخيرًا يتوقع المعهد في الوقت الحالي أن العودة إلى نمو اقتصادي قوي غير ممكن.